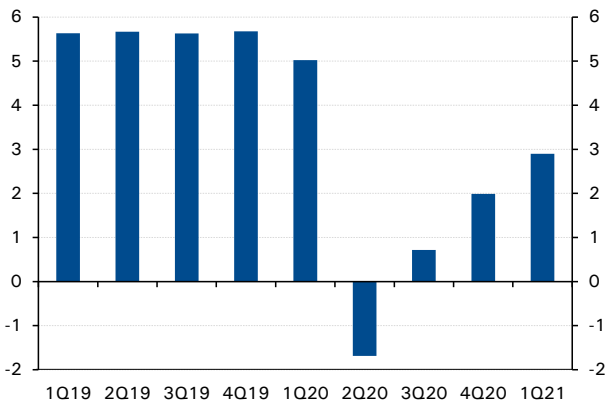


تسارع نمو الاقتصاد المصري رغم استمرار ضغوط الجائحة وتحديات الإصلاح

أبرز النقاط

- تعافى الاقتصاد المصري من تداعيات الجائحة ما يزال على المسار الصحيح، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٩% في الربع الأول من عام ٢٠٢١ وتحسن التوقعات لموسم الصيف بعد رفع القيود المتعلقة باحتواء الجائحة بدءاً من شهر يونيو.
- رغم ضغوط الجائحة، مؤشرات على تراجع عجز الموازنة في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع استمرار تحقيق الرصيد الأولي لفائض صغير.
- تضرر القطاع الخارجي من الجائحة، إلا أن الاحتياطات الأجنبية ما زالت قوية وتمكن الجنيه المصري من الحفاظ على استقراره.
- معدل التضخم يبقى أقل من المستهدف للبنك المركزي وفرص خفض سعر الفائدة قد تتضاءل.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي لمصر
(%، على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

وفي هذا السياق، ارتفع معدل البطالة إلى ٧,٤% في الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٧,٢% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، وذلك على خلفية تفشي الموجة الثانية من الجائحة. إلا أن هذا المعدل يعد أقل من مستويات الذروة البالغة ٩,٦% والمسجلة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ وحتى بالمقارنة مع المتوسط المسجل في عام ٢٠١٩ والبالغ ٧,٩%، مما يشير إلى عودة بعض أنشطة الأعمال بشكل قريب المستويات الاعتيادية.

ومن جهة أخرى، ما زال مؤشر مديري المشتريات يعكس أيضاً إشارات دالة على عودة الأنشطة إلى معدلاتها الطبيعية، على الرغم من ابتعاده عن أعلى مستوياته المسجلة (الرسم البياني ٢). إذ سجل المؤشر الكلي تحسناً كبيراً مقارنة بالمستويات التي تم تسجيلها في ذروة الأزمة، ليبلغ في المتوسط ٤٨,٧ في الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٣٨,٣ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من استقرار المؤشر دون مستوى ٥٠ الدالة على الانكماش، إلا أن ذلك يتسق تاريخياً مع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو قوية. وتبدو البيانات الخاصة بالربع الثاني حتى الآن أكثر ضعفاً فيما قد يعزى لفرض القيود الاحترازية في مايو لاحتواء الجائحة. إلا أن هناك موجة من التفاؤل تجاه آفاق النمو، إذ وصل مؤشر توقعات الإنتاج المستقبلي إلى ٧٩,١ في مايو، فيما يعد من أعلى مستوياته المسجلة منذ فبراير ٢٠١٨.

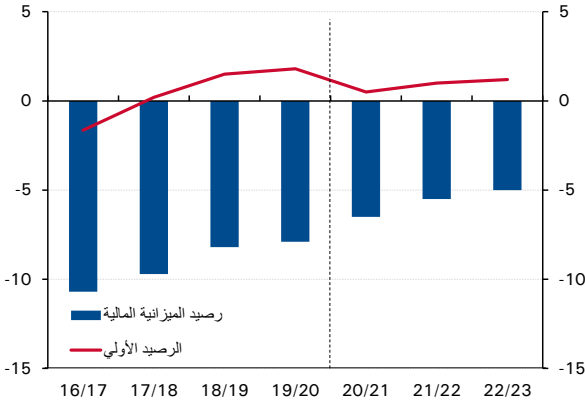
نجحت مصر في إرساء الدعائم لاقتصاد أكثر مرونة وتوازناً، مما مكنها من إدارة تفشي جائحة كوفيد-١٩ بنجاح ودون عرقلة مسيرة النمو أو وقف الإصلاحات الهيكلية. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال الاقتصاد يزرع تحت الضغوط الناجمة عن الجائحة. وأدى تفشي الموجة الثالثة من الجائحة في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ إلى تخطي حالات الإصابة اليومية أكثر من ألف حالة كما في أواخر شهر أبريل، قبل أن تتراجع بدءاً من منتصف مايو وذلك بعد إعادة فرض بعض القيود في ٦ مايو للحد من انتشار الفيروس. وبلغ إجمالي عدد الحالات المؤكدة حوالي ٢٨٠ ألف حالة وتخطت الوفيات أكثر من ١٦ ألف حالة وفاة بنهاية يونيو الماضي. وفي إطار المساعي الحكومية لتسريع وتيرة حملة اللقاحات، وقعت الحكومة اتفاقية مع الصين لتصنيع لقاح سينوفاك محلياً مستهدفة بذلك تلقيح ٤٠% من السكان بنهاية عام ٢٠٢١ (تم تلقيح ٣,٤ مليون شخص حتى يونيو). ولدعم قطاع السياحة خلال موسم الصيف، تم رفع القيود في الأول من يونيو، بما في ذلك مواعيد إغلاق المحلات والمطاعم ميكراً وذلك بعد الانتهاء من تلقيح موظفي قطاع الفنادق في جنوب سيناء ومحافظات البحر الأحمر لتشجيع السياحة الداخلية والخارجية.

تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي

وبفضل تخفيف قيود الإغلاق اعتباراً من يناير الماضي، أدت عمليات إعادة الفتح التدريجي لأنشطة الأعمال إلى تعزيز معدل النمو الاقتصادي إلى ٢,٩% على أساس سنوي في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يناير - مارس) مقابل ٢% في الربع السابق (الرسم البياني ١). وكان للجهود الحكومية الفضل في تخفيف حدة تداعيات الجائحة على القطاعات الرئيسية وتعزيز الطلب المحلي من خلال زيادة الأجور ودعم الأسر الأكثر تأثراً. وخلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٠ (يوليو-مارس)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٩% على أساس سنوي مقابل ٥,٤% تقريباً عن الفترة المماثلة من العام السابق. ونجحت العديد من القطاعات في الحفاظ على مسار نموها، بما في ذلك قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والصناعة والزراعة والبناء، والتي تمثل أكثر من نصف الاقتصاد. إلا أن قطاع السياحة الذي يمثل ١١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي تأثر بشدة جراء الجائحة.

الرسم البياني ٣: الميزانية العامة في مصر

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



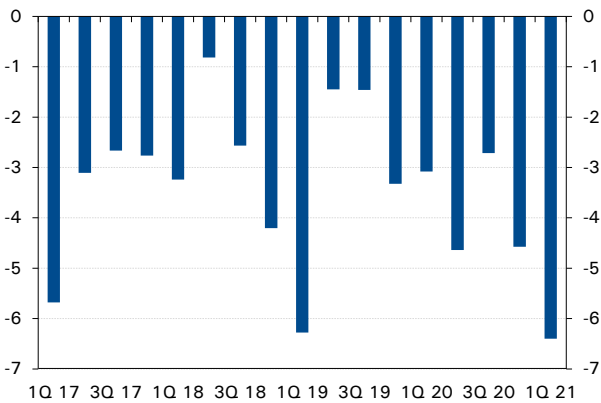
المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

القطاع الخارجي يبدأ مسيرة التعافي رغم الضغوط

اتسعت فجوة ميزان الحساب الجاري منذ بداية الجائحة، مع استمرار ضعف بعض القطاعات الرئيسية. إذ بلغ مستوى العجز ٥,٧ مليار دولار (٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقديرات بنك الكويت الوطني) في الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٢,٨ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق (الرسم البياني ٤). وشهد قطاع السياحة، والذي يعتبر أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، تراجع إيراداته بنسبة ٦٧,٥% خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٣,١ مليار دولار، إذ أدت الجائحة إلى انخفاض حاد في معدلات السفر الدولي. كما تفاقمت فجوة العجز التجاري بنسبة ١٢,٧% إلى ٣٠,٧ مليار دولار في يوليو-مارس في ظل ارتفاع واردات المعدات المتعلقة بفيروس كوفيد-١٩ وزيادة أسعار السلع.

الرسم البياني ٤: الحساب الجاري لمصر

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

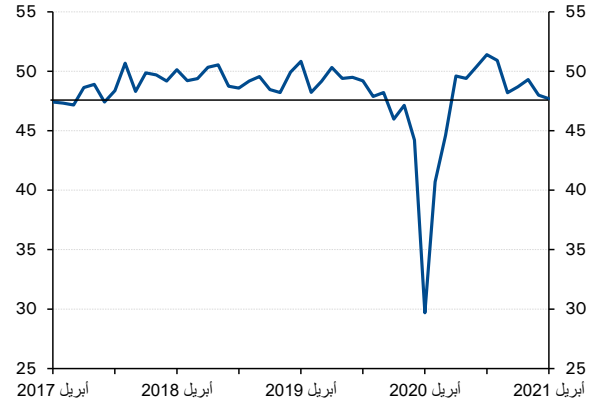


المصدر: البنك المركزي المصري وتقديرات بنك الكويت الوطني

وعلى الصعيد الإيجابي، بدأ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الانتعاش خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، إذ وصل صافي التدفقات الواردة من الخارج إلى ١,٤ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٩٧٠ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. كما استمر ارتفاع تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة ٨,٥% لتصل إلى ٢٣,٤ مليار دولار في الفترة الممتدة من يوليو إلى مارس مقابل ٢١,٥ مليار دولار في العام السابق. وتشير النظرة المستقبلية إلى إمكانية وصول عجز الحساب الجاري إلى نسبة ٤,٠% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، قبل أن

الرسم البياني ٢: مؤشر مديري المشتريات في مصر

(مؤشر)



المصدر: IHS Markit

وفي ظل انحسار حالات الإصابة بالفيروس، وتخفيف التدابير الاحترازية مؤخراً، وتسارع وتيرة برنامج اللقاحات، نتوقع أن يستمر التحسن الاقتصادي خلال الفترات القادمة. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٢,٥% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، مع توقع أن يرتفع بقوة إلى حوالي ٥% على المدى المتوسط مستفيداً من التزام السلطات تجاه تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال المسار المجهول للجائحة، خاصة في ظل تهديد السلالات المتحورة الجديدة، يمثل أكبر التحديات على أفق النمو خلال العام المقبل في مصر وعلى مستوى العالم.

الإصلاحات المالية على المسار الصحيح

واصلت الحكومة مواجهة تحديات المالية العامة عبر اتخاذها مجموعة من التدابير التي تضمنت خفض دعم الطاقة وتوجيه المدخرات نحو المجالات ذات الأولوية القصوى. وفي غضون ذلك، تمكنت الحكومة من تحقيق فائض أولي (أي قبل سداد خدمة الدين) بنسبة ٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يوليو-مارس) وذلك على الرغم من زيادة النفقات اللازمة للتخفيف من حدة تداعيات الجائحة. وفي ظل الجهود الحكومية لخفض تكاليف خدمة الدين من خلال تغيير آجال استحقاق الديون للاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة، بلغ إجمالي العجز نحو ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يوليو-يناير)، مقابل ٤,٦% خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

وتستهدف الحكومة خفض مستوى العجز إلى نسبة ٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وإلى نسبة ٥,٣% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٢، ثم ٤,٦% في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وذلك بفضل الاستراتيجية متوسطة الأجل للحد من أعباء خدمة الدين وخلق مساحة مالية إضافية ضمن الموازنة لتعزيز النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هامشياً لتصل إلى ٨٣% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٨٢,٥% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، إلا أنها من المرجح أن تنخفض إلى حوالي ٨٠% بنهاية يونيو ٢٠٢٢ (الرسم البياني ٣). وتبدو تلك الأهداف معقولة وقريبة من توقعاتنا طالما ظلت الحكومة ملتزمة بتطبيق الإصلاحات على صعيدي النمو الاقتصادي والاستدامة المالية.

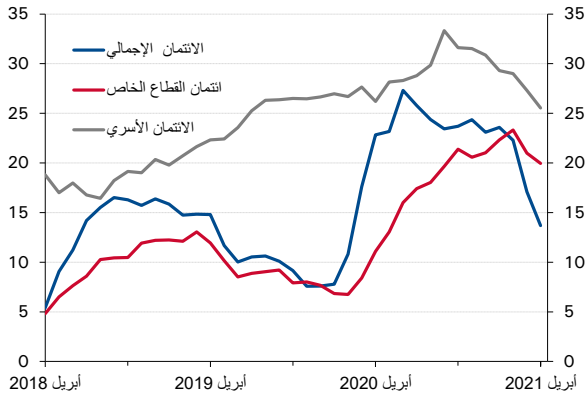
وما ساهم في الحفاظ على جاذبية الأصول المحلية أمام المستثمرين الدوليين. وعلى الرغم من أن البنك المركزي ما زال لديه مجال لإدخال المزيد من التدابير التيسيرية على سياساته النقدية خلال العام الحالي (ربما بمقدار ٥٠ نقطة أساس) لدعم الانتعاش الاقتصادي وتقليل تكاليف خدمة الديون الحكومية، إلا أن فرصة خفض أسعار الفائدة قد تتضاءل بعد أن تبدأ البنوك المركزية في مناطق أخرى، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، النظر في تشديد سياساتها النقدية.

قوة أداء قطاع البنوك بدعم من تزايد نمو الائتمان

تمكن قطاع البنوك نسبياً من الحفاظ على مرونته بدعم من الأوضاع الأولية للسيولة والاستجابة الملائمة من قبل البنك المركزي. إذ ظلت نسبة القروض المتعثرة منخفضة عند ٣,٦% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ مقابل ٤,٢% في الربع الرابع من عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الائتمان المحلي في تسجيل معدلات نمو ثنائية الرقم بنسبة ٤,١% وذلك على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو مقارنة بأعلى المستويات المسجلة بعد أن بدأت الانعكاسات الإيجابية للإجراءات الحكومية لتشجيع الإقراض في الثلاثي. ومستقبلياً، من المتوقع أن يظل نمو الائتمان قوياً بدعم من الانتعاش الاقتصادي والسياسة النقدية التيسيرية (على الرغم من أن ارتفاع معدلات الفائدة وفقاً للمعايير الدولية) والإصلاحات الاقتصادية الجارية وجهود السلطات لتوفير التدابير اللازمة لإعانة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة بشدة، لا سيما ضمن قطاع السياحة.

الرسم البياني ٦: الائتمان المقدم من البنوك

(% على أساس سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري

تحسين الأوضاع الاقتصادية، والإصلاحات تساهم في تعزيز النمو

على الرغم من استمرار مواجهة الاقتصاد المصري لتحديات كبيرة تتعلق بالجائحة، إلا أنه بدأ يُظهر علامات دالة على الاستقرار والتحسين. وتعتبر حالة عدم اليقين بشأن تعافي النمو العالمي وإمكانية ظهور موجات جديدة من حالات الإصابة بفيروس كورونا من أبرز المخاطر الرئيسية المحيطة بأفاق النمو على المدى القريب، في حين سيظل البنك المركزي يقظاً تجاه مخاطر التضخم نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغذاء على المستوى العالمي. وفي ذات الوقت، فإن الإصلاحات المالية والاقتصادية الجارية، في حالة استمرارها، ستساهم في تعزيز آفاق نمو الاقتصاد المصري على المدى المتوسط من خلال الاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة المحلية مما سيساهم في وضع نسبة الدين على مسار هبوطي. وسيكون من الضروري أيضاً التركيز على التحديات الهيكلية، مما يتيح المجال أمام القطاع الخاص للعب دوراً أكبر كثير في دفع عجلة النمو، والحد من الفقر، وخلق فرص عمل لعدد هائل من الشباب المصريين الذين يدخلون سوق العمل.

يتحسن إلى حوالي ٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة في ظل تلاشي تداعيات الجائحة.

وفي ظل التداعيات الناجمة عن الجائحة وانعكاسات ذلك على الاحتياطيات الأجنبية، تمكنت السلطات من تأمين احتياطيات مالية إضافية في هيئة دعم من صندوق النقد الدولي، هذا بالإضافة إلى القروض الخارجية وتسارع وتيرة تدفقات رؤوس الأموال مؤخراً. وبالفعل، ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية بنحو ١٢٥ مليون دولار في مايو الماضي إلى ٤٠,٥ مليار دولار، مرتفعاً بأكثر من ٤ مليارات دولار مقابل أدنى المستويات التي بلغت ٣٦ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠ أثناء تفشي الجائحة. ومن المتوقع أن ترتفع الاحتياطيات الأجنبية في يونيو الماضي مع استلام مصر الشريحة الثالثة بقيمة ١,٦ مليار دولار وذلك من قرض الصندوق الذي يدعمه في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٥,٢ مليار دولار.

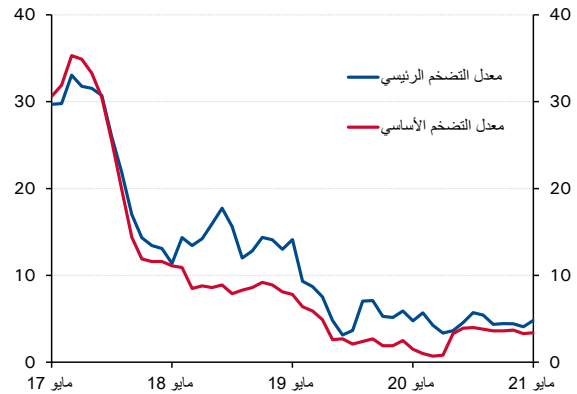
أما بالنسبة للجنيه المصري، فبعد ارتفاعه مقابل الدولار الأمريكي في عام ٢٠٢٠، استقر على نطاق واسع خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ وبلغ متوسط سعر التداول الدولار الأمريكي نحو ١٥,٧ جنيه حتى الآن هذا العام. ويعكس هذا الاستقرار بالرغم من التداعيات الناجمة جراء الجائحة مدى تحسن أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة، والارتفاع النسبي لأسعار الفائدة مما ساهم في الحفاظ على جاذبية العملة، هذا إلى جانب معنويات الثقة تجاه الإصلاحات. كما أدى استقرار الجنيه المصري إلى تعزيز المناخ الاقتصادي من خلال دعم بيئة الاستثمار والمساهمة في تقليل الضغوط التضخمية مقارنة بالسنوات السابقة (برجاء النظر أدناه).

استقرار السياسة النقدية مع انخفاض التضخم

ارتفع معدل التضخم من ٤,٤% على أساس سنوي في المتوسط في الربع الأول من عام ٢٠٢١ إلى ٤,٨% في مايو، فيما يعد أعلى معدل يصل إليه منذ ديسمبر ٢٠٢٠ (الرسم البياني ٥). ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات خلال شهر رمضان وعيد الفطر. وعلى مدار الأشهر المقبلة، قد يرتفع معدل التضخم في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزياد تعريف الكهرباء المقرر تطبيقها وإمكانية تزايد الطلب في ظل تعافي النشاط الاقتصادي. إلا أنه من المتوقع أن تظل أقل بكثير من المعدلات ثنائية الرقم المسجلة في عام ٢٠١٩ وما قبل ذلك، مما يعكس تحسن وضع السياسات وزيادة استقرار سعر الصرف بعد تعويم الجنيه المصري في وقت سابق.

الرسم البياني ٥: التضخم في سلة أسعار المستهلك*

(مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. * مناطق الحضر

وفي ظل بقاء معدل التضخم دون المستوى المستهدف البالغ ٧% (± ٢%)، أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستويات عالية نسبياً (٨,٢٥-٩,٢٥% للإقراض) منذ اجتماعه الأخير في ديسمبر الماضي

الجدول رقم ١ : أهم البيانات الاقتصادية

FY21/22	FY20/21	FY19/20	FY18/19	FY17/18	FY16/17	FY15/16	FY14/15	
386	354	331	303	251	235	331.8	331.6	الناتج المحلي الإسمي (\$ مليار)
5.0	2.5	3.6	5.6	5.3	4.2	2.3	3.4	الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التغير)
-6.5	-7.0	-7.9	-8.2	-9.8	-10.9	-12.2	-10.8	الميزانية العامة (% من الناتج)
1.0	0.5	1.8	2.0	0.1	-1.8	-3.1	-3.0	الميزان الأولي (% من الناتج)
-2.9	-4.0	-3.1	-3.6	-2.4	-6.1	-6.0	-3.8	الحساب الجاري (% من الناتج)
5.2	4.5	5.7	13.9	20.8	23.5	10.2	11.0	التضخم (%، على أساس سنوي، للسنة المالية)
80.0	83.0	82.5	90.2	97.3	108	102.8	85.0	الدين العام (% من الناتج)
7.5	8.0	8.0	7.9	9.9	11.8	12.5	12.9	البطالة (%)

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية وتوقعات بنك الكويت الوطني

الجدول ٢ : البيانات الاقتصادية الشهرية

May-21	Apr-21	Mar-21	Feb-21	Jan-21	Dec-20	Nov-20	Oct-20	
...	13.7	17.1	22.3	23.6	23.1	24.4	23.7	نمو الائتمان (%، على أساس سنوي)
...	19.1	20.0	20.0	19.8	19.7	19.6	19.4	نمو عرض النقد (M2) (%، على أساس سنوي)
4.8	4.1	4.4	4.5	4.4	5.4	5.7	4.6	التضخم الحضري (%، على أساس سنوي)
3.4	3.3	3.7	3.6	3.6	3.8	4.0	3.9	التضخم الأساسي (%، على أساس سنوي)
8.75	8.75	8.75	8.75	8.75	8.75	8.75	9.25	سعر الخصم (%)
9.25	9.25	9.25	9.25	9.25	9.25	9.25	9.75	سعر الإقراض لليلة واحدة (%)
8.25	8.25	8.25	8.25	8.25	8.25	8.25	8.75	سعر الإيداع لليلة واحدة (%)
15.69	15.69	15.70	15.69	15.70	15.69	16.66	15.70	سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار (متوسط)

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية وتوقعات بنك الكويت الوطني

الجدول ٣ : بيانات اقتصادية ربعية

1Q21	4Q20	3Q20	2Q20	1Q20	4Q19	3Q19	2Q19	
2.9	2.0	0.7	-1.7	5.0	5.7	5.6	5.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%، على أساس سنوي)
-6.4	-4.6	-2.7	-4.6	-3.1	-3.3	-1.5	-1.4	الحساب الجاري (% من الناتج)
7.4	7.2	7.3	9.6	7.7	8	7.8	7.5	معدل البطالة (%)

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية وتوقعات بنك الكويت الوطني



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com